دور النظام الانتخابى فى التمكين السياسى للمرأة المصرية (دراسة حالة انتخابات مجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠)

د. مروة محمد عبد المنعم بكر
مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة– جامعة أسيوط

مستخلص

استهدفت الدراسة التعرف على دور النظام الانتخابى في تحقيق التمكين السياسى للمرأة، ذلك من خلال دراسة حالتى النظام الانتخابى في كل من انتخابات مجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وتحديد انعكاسات البيئة الاجتماعية والثقافية للنظام الانتخابى على التمثيل البرلمانى للمرأة المصرية، ومدى دعمها للتمكين السياسى للمرأة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: شهدت المرأة المصرية تحسنا فى عدة مجالات خلال السنوات الماضية ما بعد ٣٠ يونيه ٢٠١٣ ولكن هناك الحاجة للمزيد من الجهود المؤسسية والمجتمعية والثقافية. ويقع على المشرع عبء إيجاد نظام انتخابي يراعي التمثيل العادل والمناسب للمرأة، وقد تكون هذه هى مهمة البرلمان المنتخب، ولكن يبقى على النظام السياسي، مهمة توفير بيئة سياسية مشجعة على مشاركة النساء في العمل العام، وتولي الوظائف العليا في البلاد. كما أن على الأحزاب السياسية دورًا ليس فقط تصعيد المرأة داخل هياكلها، ولكن تدريبهن وتقديمهن الإعلامى والجماهيرى في صدارة المشهد الحزبي، حتى يمكن تغيير الثقافة السياسية التقليدية.

(ISSN: 2536 - 9555)

المقدمة

من عناصر ومؤشرات تحقق التطور الديمقراطى إعطاء المواطنين في الهيئة الناخبة حق المشاركة في التصويت لاختيار الممثلين السياسيين، وكذلك الترشح والتنافس لمن تنطبق عليهم شروط الترشح للبرلمان وتبنى مطالب وتفضيلات الشعب، وصياغة البدائل العامة وطرحها على الحكومة. ذلك كله عبر صناديق الاقتراع التى تظهر أى من هذه المطالب قد حظيت بالأغلبية.

وتحتل دراسة النظم الانتخابية حيزاً متميزاً فى العلوم الاجتماعية عموماً، والعلوم السياسية خصوصاً. فالانتخابات العامة هى انعكاس مباشر للسياق المجتمعى فى لحظة تاريخية معينة، وليست مجرد آلية للتغيير السياسى الدورى إذ تسلط أضواء كاشفة على الكيفية التى يعمل بها النظام السياسى والاجتماعى، كما تفصح عن خصوصياته ومشكلاته وعوامل قوته ومواطن ضعفه، ذلك أن الانتخابات العامة تنطوى على حالة من الحشد التى تعبئ فيها كل القوى السياسية والحزبية طاقاتها وقدراتها بهدف إيجاد موقع لها فى الهيكل الرسمى للنظام السياسى أو توسيع هذا الموقع فى البرلمان والمستويات النيابية الأخرى.

للبرلمان وظائف هامة في النظام السياسى، حيث يقوم بسن التشريعات والرقابة على السلطة التنفيذية وإسهام أعضاءه في صنع السياسة العامة للدولة، فضلا عن تدعيم الأساس الشعبى لمساندة برامج الإصلاح وتثبيت أركان الدولة. يتشكل البرلمان من خلال مبدأ الاقتراع العام وفق الأشكال والإجراءات المحددة في الدستور وقانون الانتخابات العامة والتى تمثل في مجملها النظام الانتخابى. لذا تمثل الانتخابات مؤشراً هاماً للديمقراطية، كما أن النظام الانتخابى وشروط وإجراءات الترشح التى يُعملُ بها فى الدولة يعد محدداً رئيسياً للتمكين البرلمانى للمرأة. وتأتى مسألة تعزيز دور المرأة وتمكينها سياسيا وانتخابيا فى مرتبة مهمة من عملية التطور الديمقراطى وأصبحت من أهم القضايا المعاصرة.

عاد الحديث في الآونة الأخيرة ما بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ والتطورات السياسية التى تشهدها مصر عن ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وكثرت العناوين والمسميات التي تهتم بشؤونها، وخاصة اهتمام وتوجيهات القيادة السياسية نحو دعم المرأة المصرية في أدوارها الهامة فى المجتمع من خلال استراتيجيات وآليات وممارسات تدفع نحو التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة وحمايتها وزيادة مشاركتها في العمل العام، والحد من التمييز ضد المرأة.

مشكلة الدراسة

شهدت مصر فى العام ٢٠١٥ والعام ٢٠٢٠ على التوالى انتخابات نيابية بنظام انتخابى جمع بين كل من الانتخاب بالقائمة المغلقة المطلقة والانتخاب الفردى، وتم تخصيص مقاعد فى القوائم للمرأة. فإلى أى مدى كان النظام الانتخابى الذى أجريت عليه كل من انتخابات مجلسى النواب في ٢٠١٥ و٢٠٢٠ مصر عاملاً فاعلاً للتمكين السياسى للمرأة؟ وبالنظر إلى سياق البيئة الاجتماعية والثقافية كيف يمكن تطوير هذا النظام ليستجيب لمتطلبات التطور الديمقراطى وقضية تمكين المرأة؟.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على توظيف اقتراب تحليل النظم لدراسة النظام الانتخابي الذي أُجريت على أساسه انتخابات مجلسى النواب فى ٢٠١٥، و٢٠٢٠ وكذلك بيئته المجتمعية، وانعكاسهما على التمكين السياسى للمرأة وكيفية تعزيز هذا التمكين.

ذلك من خلال عدة محاور تدور حول الإطار المفاهيمى للنظام الانتخابى والتمكين السياسى للمرأة، ومداخل وأدوات التمكين السياسى للمرأة المصرية، التمثيل البرلمانى للمرأة وأبرز التحديات التى واجهتها في الخبرة المصرية، وأخيرا النظام الانتخابى وتمثيل المرأة في كل من مجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وكذلك دراسة البيئة المصرية بأبعادها الاجتماعية والثقافية ومدى دعمها للتمكين السياسى للمرأة.

(ISSN: 2536 - 9555)

المبحث الأول

النظم الانتخابية والتمكين السياسى: دراسة في المفاهيم

يتناول هذا المبحث مفاهيم كل من النظام الانتخابى والتمكين السياسى للمرأة وإبراز العلاقة بينهما.

أولا: مفهوم النظام الانتخابى وأنواعه:

إن الانتخابات تعتبر آلية إجرائية مشروعة ومقبولة لتحقيق التطور السياسى وإنجاز التحول الديمقراطى على نحو سلمى، ونقل رغبات ومطالب المواطنين إلى الحاكمين ليتسنى تحويلها إلى مخرجات سياسية، وكأداة لحسم التناقضات والصراعات القائمة فى المجتمع، ولمحاسبة شاغلى السلطة بشكل دورى، وكضمانة لتقاسم وتوزيع السيطرة على السلطة بين القوى السياسية المختلفة وفقاً لأوزانها النسبية، فإنها تعد بذلك أفضل صور المشاركة وأكثرها فاعلية، وتعتبر مؤشراً جيداً على مدى التطور الديموقراطى، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور فحسب وإنما بصيانته وتأمينه أيضاً، وهو ما لا تتيحه ولا تستطيعه وسائل وقنوات المشاركة السياسية الأخرى(١).

ومنذ أن عرف العالم نظام الاقتراع كأساس لإسناد السلطة ثارت قضية البحث عن تقسيم الدوائر العادل وأفضل ممارسات وأشكال النظم الانتخابية حتى يتم هذا الاقتراع على أسس من الحيدة والنزاهة وإتاحة تكافؤ الفرص في التنافس الانتخابى حتى تأتي نتائجه معبرة عن حقيقة نبض الشارع.

وهناك ثمة محددات وعوامل عديدة تحول دون أن تكون عملية التصويت وسيلة جادة وفعالة فى تحقيق الهدف المطلوب وهو التأثير على صنع القرار السياسى. الأمر الذى يجعل من الانتخابات شكلاً يفتقد المضمون. وإزاء هذه القيود التى يمكن أن تعرقل تحقيق مشاركة فعالة من خلال التصويت يمكن الاعتماد على مؤشرين يكشفان عن مدى نزاهة الانتخابات وحيدتها، بل ويرى البعض فى توافرهما ضماناً لإحداث تلك الفعالية؛ وهما: درجة المنافسة الانتخابية (أو التنافسية)، وطبيعة التمثيل (التمثيل العادل). وهما مؤشران يرتبطان ارتباطاً

وثيقاً بتلك القواعد والضوابط التى تحكم سير العملية الانتخابية وتحدد شكل المنافسة خلالها، أو ما يصطلح على تسميته بالنظام الانتخابى[٢].

تتنوع النظم الانتخابية ما بين الأغلبية (مثل نظام الفائز الأول، نظام الجولتين،....) أو التمثيل النسبى (مثل القائمة النسبية المغلقة أو المفتوحة..) أو المختلط (يستخدم أحد نظم الأغلبية– المعروف بالفردى– بالإضافة لأحد نظم التمثيل النسبى)، كما يلى:

- **نظم الأغلبية**

أ. **نظام الفائز الأول:** ويستخدم فى دائرة انتخابية فردية، يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات يفوق ما حصل عليه أى من المرشحين الآخرين، حتى وإن لم يحصل على أغلبية (٥٠%+١) من الأصوات الصحيحة.

ب. **نظام الجولتين:** يتم فيه الإعادة بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات، أى تنظيم جولة انتخابية ثانية فى حالة عدم حصول أى من المرشحين على أغلبية (٥٠%+١) من الأصوات الصحيحة فى الجولة الأولى، ويمكن استخدامه فى دائرة انتخابية فردية أو تعددية.

ج. **القائمة المغلقة المطلقة:** قائمة ثابتة لا يحق للناخب إجراء أى ترتيب أو تعديل للمرشحين بها ويشترط للفوز الحصول على أغلبية (٥٠%+١) من الأصوات الصحيحة، وقد تم تطبيقها فى انتخابات البرلمان السابق ٢٠١٥ والحالى ٢٠٢٠.

- **نظم التمثيل النسبى**

هـ. **القائمة النسبية:** تفوز القائمة بعدد من مقاعد الدائرة الانتخابية يتناسب مع الأصوات التى حصلت عليها، وقد تضم القائمة أحزاب أو مستقلين، وقد تكون مغلقة أو مفتوحة.

و. **القائمة المغلقة:** قائمة ثابتة لا يحق للناخب إجراء أى ترتيب أو تعديل للمرشحين بها.

(ISSN: 2536 - 9555)

ز. **القائمة المفتوحة:** تعطى للناخب حرية اختيار المرشحين المفضلين داخل القائمة أو إعادة ترتيبهم.

ح. **نسبة الحسم:** هى نسبة معينة من عدد الأصوات الصحيحة يجب على القائمة اجتيازها للحصول على تمثيل برلمانى.

بينما يكون تقسيم الدوائر الانتخابية وفقلً للأشكال الآتية:

- **الدائرة الانتخابية الفردية:** دائرة مطلوب انتخاب مرشح واحد فقط عنها.
- **الدائرة الانتخابية التعددية:** دائرة مطلوب انتخاب أكثر من مرشح عنها[٣].

ثانيا: مفهوم تمكين المرأة:

يصعب قيام المرأة بممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدون تعريفها ورفع وعيها بأهمية تلك الحقوق، ويحتاج رفع وعي المرأة بحقوقها القانونية إلى آليتي التمكين والتفعيل، ويساهم التمكين في إزالة المعوقات المؤسسية، والبيئية خاصة في أبعادها الاجتماعية والثقافية التي تحول دون وصول الأفراد إلى فرص تنموية وكذلك تدعيم العوامل التي من شأنها أن تسهل وصول الأفراد لهذه الفرص، ويهدف التمكين إلى التأثير في المؤسسات كمخرج منتظر من عملية التمكين" و"اتجاه عملية التغيير من أسفل إلى أعلى"، وتعتبر من العوامل التي تميز بين التمكين والتضمين الاجتماعي أو المشاركة[٤].

ويمكن القول أيضا في ضوء هذا الاختلاف أنه يمكن النظر للتضمين الاجتماعي على أنه خطوة سابقة على التمكين. حيث أن التمكين هو ارتقاء بقدرات الأفراد والجماعات في التعامل مع التأثير في المؤسسات التي تدير شئون حياتهم[٥]. وإلى جانب ما سبق، هناك عدة تعريفات أخرى للتمكين من أهمها ما يعرف التمكين على أنه: "عملية من خلالها تصبح النساء قادرات على تنظيم أنفسهن وزيادة قدراتهن على الاعتماد على النفس للتأكيد على حقهن في الاختيار المستقل والسيطرة على الموارد لمحو تبعيتهن للآخر"، أو هو "عملية يكتسب

الضعفاء من خلالها القدرة على إدارة شئون أحوالهم الحياتية والتحكم فى الموارد الجسدية والبشرية، والعقلانية والمادية وحتى الأيديولوجية[٦]، فالتمكين يعنى ثقة أكبر فى النفس داخليا والتغلب على العوائق الخارجية للحصول على موارد أو حتى لتغيير المنظومة القيمية التقليدية السائدة فى مجتمع ما"[٧].

ورغم أن مفهوم النوع الاجتماعى هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه استخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع (المرأة في التنمية) أو إنها استراتيجية لمراعاة وضع المرأة كجزء لا يتجزأ من عملية تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد المرأة والرجل بالتساوي، حيث أن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين[٨].

ومن ثم يشير مفهوم التمكين إلى؛ تغيير هياكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته، ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة، فالتمكين ارتقاء بقدرات الأفراد والجماعات في التعامل مع والتأثير في المؤسسات التي تدير شئون حياتهم، ويتطلب تحولا منتظما في مؤسسات المجتمع بإتجاه تحقيق التمكين للفئات المجتمعية.

ثالثا: مفهوم نظام (الكوتا) وأساليب تطبيقها:

المفهوم العام لنظام (الكوتا) هو تمييز إيجابي مؤقت للمرأة لتعزيز مشاركتها السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المنتخبة، ويعطي هذا النظام للمرأة الحق في أن يكون لها نسبة تمثيل في جميع الهياكل المنتخبة تصل إلى نسبة تتراوح ما بين ٣٠%-٤٠% كحدٍّ أدنى، وذلك من أجل توفير المساعدة المؤسسية للنساء وللمرأة لتعويضها عن التمييز الفعلي الذي تعاني منه لصالح الرجال.

(ISSN: 2536 - 9555)

وهذا النظام يمثل واحدة من الآليات الجادة لتخطي الحواجز والعقبات التي تعوق تمثيلهن في الحياة السياسية بشكل متكافئ مع الرجل، ويستهدف تهيئة المرأة وإعدادها للعمل السياسي إلى أن تستطيع المرأة إثبات ذاتها وقدراتها ووصولها إلى مواقع صنع القرار.. إذاً (الكوتا) أو الحصة هي آلية لمواجهة تهميش المرأة في جميع القوانين وفي مواقع صنع القرار وفي منظمات المجتمع المدني. إن هذا التهميش لدور المرأة في المجتمع مرده عدة عوامل، منها الأعراف والتقاليد والتربية وتوزيع الأدوار تاريخياً لكل من الرجل والمرأة وسيطرة العقلية الذكورية في سن القوانين والشرائع[٩].

يستند أنصار نظام (الكوتا) في المجالس المنتخبة إلى عدة اعتبارات، منها:

- اعتبار العدالة فعدد النساء في أي مجتمع يقترب من النصف، إن لم يكن يزيد في بعض الحالات، ولذلك يرى أنصار هذا النظام أنه ليس من العدالة في شيء أن يحرم نصف المجتمع من التمثيل في المجالس النيابية على مستوياتها كافة، وإذا كانت الأوضاع الخاصة بالنساء مثل حظوظهن الأقل من الدخل والثروة والتعليم والعمل الذهني والوظائف القيادية والاتصالات الاستراتيجية والوقت المتاح للعمل العام لا تتيح لهن التنافس بقوة مع الرجال، مما يؤدي إلى انخفاض فرص نجاحهن في الانتخابات وبالتالي قلة حضورهن في المجالس النيابية فإنه من الضروري أن يعوض النظام الدستوري والسياسي عن ذلك باشتراط تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة، فاعتبار العدالة يقضي بأن يقترب هذا الحد قدر الإمكان من النسبة العددية للنساء من إجمالي السكان، ولكن أنصار هذه الفكرة لا يذهبون إلى هذا الحد، وإن كانت قوانين الانتخابات في السويد قد اقتربت من ذلك عندما نصت على ألا يقل تمثيل النساء والرجال في المجلس النيابي عن (٤٠%) أو خمس إجمالي مقاعده.
- اعتبار تمثيل المصالح الذي ينطلق من تصور النظام السياسي باعتباره ينقسم إلى جماعات ذات مصالح متباينة، وأن دور الهيئات النيابية هو إفساح

المجال للتعبير عن هذه المصالح، وإيجاد السبل الخاصة بالتوفيق بين هذه المصالح.

ويذهب هؤلاء إلى أن للنساء مصالح خاصة تختلف عن الرجال، ومن ثم فمن الضروري أن يكون هناك تمثيل مناسب للنساء داخل الهيئات النيابية حتى يمكن لهن التعبير عن هذه المصالح، وتعبئة التأييد لها والسعي للتوفيق بينها وبين المصالح الأخرى إذا لم يكن ثمة سبيل للوفاء الكامل بها(١٠).

ويفترض أنصار هذا الرأي بطبيعة الحال أن هناك مصالح خاصة بالنساء تختلف عن مصالح الرجال، فمن مصلحة النساء بكل تأكيد السعي إلى تحقيق المساواة في فرص التعليم والعمل وكسب الدخل والعمل العام مع الرجال، وللنساء مصلحة في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وللنساء مصلحة في زيادة دور الحضانة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة... إلخ.

- اعتبار القيمة الرمزية لتمثيل المرأة في المجالس النيابية صيانة وتعزيزاً لكرامة المرأة، فلا يكفي أن تحقق السياسات العامة، وأن تعبر القوانين عن رغبات النساء وتطلعاتهن أو مصالحهن إذا كان هذا التعبير مقبولاً وإنما من الضروري أن يبدو عمل هذه المجالس نتيجة لمشاركة المرأة أو لوجودها داخلها، فلا يتفق مع كرامة المرأة أن ينوب عنها آخرون في التعبير عن رغباتها والسعي إلى تحقيقها إذ إن ذلك يوحي بأنها ناقصة المواطنة. أما عندما تكون السياسات العامة والتشريعات المختلفة حصيلة لمشاركة النساء مع الرجال في صياغتها والحوار حولها، فإن ذلك يكون برهانا على تمتع المرأة بالمواطنة الكاملة، وأنها قادرة على تحمل كل التزامات هذه المواطنة وممارسة كل الحقوق المنبثقة عنها؛ ولذلك فإن اشتراط وجود عدد من المقاعد يخصص للمرأة هو اعتراف بمكانتها في المجتمع وتعزيز لكرامتها.

(ISSN: 2536 - 9555)

– وأخيراً يضاف إلى كل هذه الاعتبارات اعتبار رابع وهو أن تخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية يعطي نموذجاً للمشاركة السياسية جديراً بالاقتداء يكمن بدوره في زيادة المشاركة السياسية للنساء(١١).

هذا ويمكن إدخال (الكوتا) النسائية على المستوى النيابى، وعلى مستوى المجالس المحلية من خلال: تخصيص (كوتا) مغلقة: تحدد نسبة معينة من المقاعد للنساء للتنافس بينهن، ولا يسمح لهن بالمنافسة خارج هذه المقاعد، ويمكن البدء بنسبة متواضعة ومن ثم زيادتها تصاعدياً. أو تخصيص (كوتا) مفتوحة: تحدد نسبة من المقاعد التشريعية، ويسمح للنساء فقط التنافس عليها، مع السماح لهن بالتنافس خارج تلك المناطق كما حدث في انتخابات المغرب الأخيرة، وإذا تعثر تطبيق الكوتا المفتوحة، تحفظ نسبة معينة من المقاعد تتم بالتعيين في المجالس الوطنية أو المحلية ولفترة زمنية محددة. ومن أمثلة تطبيقها مصر، والهند وتنزانيا.

المبحث الثانى
النظام الانتخابى والتمكين السياسى للمرأة المصرية

عرفت مصر الانتخابات العامة فى عام ١٨٦٦م، ومنذ ذلك الحين ظل الانتخاب فيها– من ناحية الأصل العام– فردياً. وفي إطار الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة فنجد أنه خلال تطبيق النظام الفردى كان التمثيل البرلمانى للمرأة ضعيفا.

يتناول هذا الجزء من الدراسة العلاقة بين النظام الانتخابى والتمكين السياسى للمرأة في الخبرة المصرية فيما يتعلق بنظام الكوتا وتخصيص المقاعد للنساء وكون أى الطريقتين أنسب لتمثيل المرأة طريقة القائمة أم طريقة الفردى، وكذلك دور النظام الانتخابى في تيسير عملية تصويت المرأة ومشاركتها في الانتخابات

خاصة من خلال توسيع وزيادة عدد مراكز الاقتراع، وعلاقة ذلك بتوجهات الأحزاب السياسية ودورها في تمثيل المرأة.

أولا: تطور النظم الانتخابية في مصر:

تركز الدراسة هنا على تطور النظم الانتخابية منذ بدايات العقدين الآخريين في القرن الماضى، وهى الفترة التى جاءت خلال حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك. ويمكن القول بإن الدعوة للأخذ بنظام القائمة كانت تظهر بين حين وآخر؛ ولم يتم إقراراها إلا فى عام ١٩٨٣ حينما صدر القانون رقم ١١٤ فى السنة نفسها بتعديل قانون الانتخاب للأخذ بنظام القوائم التى اقتصرت فقط على القوائم الحزبية دون السماح لأى من المرشحين من خارج الأحزاب، الأمر الذى لم يؤذن بطول بقاء نتيجة قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا التعديل حتى بعد تطويره فى عام ١٩٨٦بموجب القانون ١٨٨ الذى قُضى أيضا ببطلانه. ومن ثم فقد تم إبطال الانتخابات التشريعية التى جرت عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ وحل المجلسين اللذين نتجا عنهما. وعلى ذلك عادت مصر إلى النظام الفردى(١٢).

جرت انتخابات مجلس الشعب أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ على التوالى على النظام الفردى. ويذكر أنه إزاء ما أظهرته نتائج انتخابات ٢٠٠٥- التى جرت لأول مرة تحت الإشراف القضائى الكامل- من ضعف الأحزاب السياسية وتدهورها وتدنى مستويات المشاركة الانتخابية واقتصار المعركة الانتخابية على الأمور والمصالح العائلية والقبلية والشخصية، هذا فضلاً عن التأثير الطاغى للأموال أثناء المعركة الانتخابية وإزاء كل هذا عادت الدعوة للعودة إلى الأخذ بنظام القوائم الانتخابية تجتذب أنصاراً من جديد(١٣).

ثمة مشكلات عديدة أثارها النظام الانتخابى الفردى المعمول به- والقائم على أسلوب الأغلبية المطلقة (٥٠% +١) أو الأغلبية على دورين- دفعت كلاً من الحكومة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حينها وكثير من مؤسسات المجتمع المدنى إلى المطالبة بتطويره(١٤).

(ISSN: 2536 - 9555)

وبعد ثورة يناير ٢٠١١ انتخب مجلس الشعب فى العام ٢٠١٢ بالنظام المختلط فردى وقوائم نسبية، وانتخب مجلس النواب فى العام ٢٠١٥ وفى العام ٢٠٢٠ بالنظام المختلط أيضا ولكن فردى وقوائم مغلقة مطلقة، تضمنت تخصيص مقاعد للنساء كتدابير إيجابية مؤقتة أوصت وتوصي بها الإعلانات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لمساعدة المرأة(١٥).

وهكذا يتضح أن التاريخ السياسى فى مصر قد عرف فى معظمه نظام الانتخاب الفردى المباشر، باستثناء فترات قليلة اتجه فيها النظام السياسى لتغيير قوانين الانتخاب سعياً نحو الالتفاف على الإرادة الشعبية، لقد كان من جراء ذلك تيسير سبل الالتفاف حول ضوابط النظام الانتخابى ليصير بمثابة أداة لإقرار الأوضاع القائمة التى تكرس هيمنة السلطة التنفيذية بصورة أو بأخرى. وجعلت كل تلك الأمور تغيير النظام الانتخابى أداةً فى يد السلطة أكثر من كونه أداة فى يد القوى السياسية المعارضة(١٦).

ومما سبق، يمكننا أن نستنتج أن فاعلية تطبيق نظام انتخابى ما تتوقف على العديد من المحددات التى قد تؤدى به إلى دعم المسيرة الديموقراطية، أو أن يصير عقبة فى سبيل التحول الديموقراطى. وتأتى إرادة النظام السياسى فى تحقيق الديموقراطية ودفعها نحو التقدم والازدهار فى مقدمة تلك العوامل؛ فبوجودها قد يتم إقرار نظام انتخابى يكون أصدق تعبيراً، وأكثر تمثيلاً لإرادة الناخبين ويعمل على تمكين النوع الاجتماعى(١٧).

ثانيا: التمثيل البرلمانى للمرأة فى الخبرة المصرية:

سعت المرأة المصرية منذ زمن طويل للحصول على حقوقها السياسية والانتخابية، فخلال حفل افتتاح البرلمان في مارس ١٩٢٤ تقدمت المرأة بطلب حضور الحفل، وحملت النساء لافتات كتب عليها: "احترموا حقوق نسائكم"، وطالبت بمنح النساء حق الانتخاب، وأمام إصرارها علي الحضور تم تخصيص

مقصورة لهن عام ١٩٢٥ ثم مقصورتين، ثم تبع ذلك إعلان البرلمان بأنه سيناقش بالفعل حق المرأة في التصويت أثناء انعقاد جلساته، توالت الأحداث التي طالبت فيها النساء بحقوقهن السياسية، إلي أن أثبتت التجربة نجاح المرأة في مجال العمل البرلماني، حيث مثلت المواطنين بشكل جيد. وكان لها بصماتها الواضحة في مسيرة الحياة النيابية، سواء في مجالس الرقابة أو التشريع.

وعلى الرغم من ذلك، لم تعكس أية انتخابات تشريعية مصرية التمثيل الحقيقي للمرأة في المجتمع. فعلى سبيل المثال كانت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ الأكثر ترشيحًا في تاريخ البرلمانات المصرية، ولكنه ليس الأكثر تمثيلاً للسيدات . فقد ترشحت خلال تلك الانتخابات ٩٨٤ سيدة منهن ٣٥١ على المقاعد الفردية، و٦٣٣ على القوائم الحزبية، وذلك مقابل ترشح نحو ١٣١ و٤٤٩ سيدة في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على الترتيب. وكانت محافظات القاهرة والدقهلية والإسكندرية، ذات النصيب الأوفر من المرشحات على مستوى الترشيح للمقاعد الفردية والقوائم إجمالاً (١٥٢ و٧١ و٦٦ مرشحة على الترتيب). ويرجع ذلك، إلى أن تلك المحافظات هي الأكبر في عدد الناخبين قاطبة، في حين أن المحافظة الثانية هي ثانى أكبر محافظة من حيث عدد المطلوب انتخابهم على مستوى محافظات الجمهورية (٣٦ عضوًا)، كما إن المحافظتين الأولى والثانية والبالغ عدد ممثليها في مجلس الشعب ٥٤ و٢٤ على الترتيب هما الأكثر تمدينًا وتحضرًا على مستوى الجمهورية[١٨].

وعلى الرغم من العدد المرتفع للمرشحات في برلمان ٢٠١٢ إلا أنه شهد تراجعًا في تمثيل المرأة، رغم ما كان ينتظره الكثيرون من تحسن وضعية تمثيل المرأة في عضوية المجلس عند الأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، إلا أن عضوية المرأة في برلمان الثورة انحسرت في إحدى عشرة سيدة يمثلن ٢.٢% فقط من أعضاء المجلس، وهى نسبة تقع فى المنتصف بين ما كان عليه الحال في

(ISSN: 2536 - 9555)

مجلس ٢٠٠٥ (٢%) نظيرتها في مجلس ٢٠٠٠ (٢.٤%)، وإن كانت تدور في ذات المستوى تقريبا.

ولا شك أن ذلك يعود إلى إحجام الأحزاب السياسية الأوفر حظا في الانتخابات عن وضع المرأة على قوائمها فى ترتيب يتيح لها فرصا أفضل في الحصول على مقاعد. فقد جاءت المرأة في النصف الثاني من معظم القوائم الخاصة بتكتلي الحرية والعدالة والنور، وسار على نفس النهج كثير من الأحزاب والتكتلات الأخرى، في حين أن أيًا من القوائم لم تحصل على نصف عدد المقاعد سوى فى عدد محدود للغاية من الدوائر، مما باعد بين المرأة ومقاعد البرلمان. ولعل مما يثبت ذلك أن السيدات اللاتي اكتسبن عضوية مجلس الشعب فى ٢٠١٢ كان ترتيبهن بين الأول والرابع ضمن القوائم التي نجحن عليها[١٩].

يتضح من الرصد التحليلى لنتائج الانتخابات البرلمانية السابقة أن متوسط نسبة تمثيل المرأة المصرية خلال نصف القرن الماضي في مجلس الشعب لا يتعدى ٢.٩% في المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسبة تشتمل على المعينات والمنتخبات معاً. كما يتضح أن أعلى معدلات المشاركة للمرأة المصرية في مجلس الشعب خلال نصف القرن الماضي ارتبطت بمجلسي ١٩٧٩-١٩٨٤، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فيهما ٨.٩%، ٧.٨% على التوالي، وارتبط ذلك بصدور قانون يخصص ٣٠ مقعدًا للمرأة، بحد أدنى مقعد لكل محافظة، خلاف منافستها للرجل على بقية المقاعد. وباستثناء هذين المجلسين، فإن نسب تمثيل المرأة كانت محدودة للغاية، حيث تراوحت بين ٠.٥٧% في حدها الأدنى و٣.٩% في حدها الأقصى[٢٠].

ثالثا: البيئة الاجتماعية والثقافية وتعزيز دور المرأة:

شهدت البيئة الاجتماعية والثقافية الداعمة للمرأة تحسنا ملحوظا منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مما انعكس على التطور في وضع المرأة ومكانتها داخل المجتمع. **يتمثل ذلك في:**

- إطلاق عام ٢٠١٧ عاما خاصا بالمرأة.
- التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩ أقرت بتخصيص حصة لا تقل عن ٢٥ %من مقاعد مجلس النواب للمرأة، ١٠% من مجلس الشيوخ.
- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في عملية التصويت والترشح للانتخابات، فوصلت نسبة السيدات في مجلس النواب إلى ٢٧% ونسبة تقارب ١٤% بمجلس الشيوخ.
- تشغل المرأة نسبة ٢٥% من الحقائب الوزارية، و٢٥ %من المناصب القيادية بالبنك المركزي، و١٢% بمجالس إدارات البنوك، وشغلت المرأة بنسبة ٣١% منصب نائب محافظ، وبنسبة ٢٧% نائب وزير.
- إطلاق استراتيجية ٢٠٣٠ بهدف تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.
- تعيين المرأة كمحافظة يعتبر أول كسر للحاجز الاجتماعى والثقافى.
- اطلاق مبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية، والتي تستهدف فحص ٣٠ مليون امرأة مصرية لمن هن فوق ١٨ سنة؛ بهدف الكشف المبكر عن أورام الثدي وغيرها من الأمراض غير السارية، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة، وقد استفادت من هذه المبادرة ١١ مليون امرأة حتى ديسمبر ٢٠٢٠.

صدور تشريعات جديدة تخص المرأة وتعديل التشريعات الموجودة بالفعل وتمثل ذلك في:

قانون تغليظ عقوبة الختان، وقانون الخدمة المدنية وحقوق المرأة العاملة، وقانون تجريم الحرمان من الميراث، وقانون التأمينات والمعاشات وحقوق المرأة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير المنتظمة ... إلخ[٢١].

وبالرغم من هذه الإنجازات ما زالت تظهر التفاوتات بين الجنسين في مصر. حيث تحتل مصر مركز ١٣٤ من أصل ١٥٣ دولة على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من المحاولات

(ISSN: 2536 - 9555)

العديدة لتخفيض معدلات الأمية لدى الإناث، وزيادة معدل الالتحاق بالتعليم، لا تزال هناك فجوة بين الجنسين لصالح الذكور، فالأمية بين النساء هي تقريبًا ضعف ما بين الرجال[٢٢].

ووفقًا لمسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي[٢٣]، تعاني حوالي ٨,٧ مليون امرأة من جميع أشكال العنف سنويًا، سواء ارتكب هذا العنف على يد الزوج أو الخطيب أو أفراد في دائرتها المقربة أو من غرباء في الأماكن العامة.

وفى ذلك السياق، أفردت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، محورًا خاصًا بتعزيز حقوق الإنسان للمرأة واستعرضت الاستراتيجية في هذا المحور حقوق المرأة وما تحقق من إنجازات تعد نقاط قوة وفرص يُبنى عليها، والتحديات ذات الصلة، **وتمثلت التحديات التي رصدتها الاستراتيجية في الآتى:**

- استمرار بعض الموروثات الثقافية السلبية التى ترسخ التمييز ضد المرأة.
- الحاجة إلى استكمال عملية التخطيط القائم على النوع وإدماجه في الخطط التنموية التي تعدها الدولة.
- الحاجة إلى توفير مزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرأة على المستويين القومى والمحلى.
- التمكين السياسى ودوائر صنع القرار.
- التمكين الاقتصادى وضعف نسبة الإناث في قوة العمل.
- التمكين الاجتماعى.
- حماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة[٢٤].

إن جميع الحقوق المتعلقة بالمرأة التي نصت عليها الإستراتيجية هي حقوق مكفولة بنص الدستور الذي ألزم بمساواة المرأة والرجل في كافة المجالات ولكن لم يتم تنفيذًها بالشكل المطلوب على أرض الواقع وفيما يلي بعد من المسارات التي يمكن عن طريقها يتم تفعيل بنود الإستراتيجية.

ويمكن القول بأن هذا الواقع الثقافى والاجتماعى الجديد قيد التشكيل عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدعم وتوجيه من الرئيس عبد الفتاح السيسى يمثل عامل مساند لتمكين المرأة من خلال تعزيز ترشحها ومشاركتها في المجالس المنتخبة، أو تولى المناصب الإدارية العليا. وبالتالى تفعيل دورها السياسى.

المبحث الثالث

تمكين المرأة وانتخابات مجلسى ٢٠١٥ و٢٠٢٠

تمثل الكوتا النسائية وتخصيص المقاعد في القائمة المغلقة المطلقة في انتخابات ٢٠١٥ و٢٠٢٠ وعلى التوالى شكلاً من أشكال التدخل الإيجابي، يُحدَّد بموجبه حد أدنى لترشيح أو تمثيل النساء بهدف مساعدتهن للتغلب على العوائق التي تحد من مشاركتهن وتمثيلهن[٢٥].

أولا: النظام الانتخابى لمجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠:

لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية والنيابية المصرية، عملت لجنة الخمسين على التميز الإيجابي لفئات ستة من مكونات المجتمع المصري، حيث أكدت المادة ١٠٢ من الدستور على مراعاة التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما. كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في مجلس النواب لا يزيد على ٥%، ويحدد القانون كيفية ترشيحهم. كما نصت المادتان ٢٤٣ و٢٤٤ على أن تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين والشباب والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلاً ملائمًا في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور.

وبناء على المواد الدستورية السابقة، صدرت قوانين مجلس النواب، ومباشرة الحقوق السياسية، وتقسيم الدوائر، وأجازت لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على (٥%) من الأعضاء. كما نص على يكون انتخاب مجلس النواب بواقع

(ISSN: 2536 - 9555)

بالنظام الفردي، وبنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما[٢٦].

نص قانون تقسيم الدوائر على أن تقسم الجمهورية إلى (٤) دوائر تخصص للانتخابات بنظام القوائم، يخصص لدائرتين منهما عدد (١٥) مقعدًا لكل منهما، ويخصص للدائرتين الآخرتين عدد (٤٥) مقعدًا لكل منهما، وينتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها، بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والمتكافئ للناخبين.

وهنا يجب الإشارة إلى أن المادة، سالفة الذكر، أكدت على أن من بين أصحاب الفئات صاحبة التمييز الإيجابي على كل دائرة ذات ١٥ مقعد أو من غيرهم سبع نساء على الأقل، وبالتالي يكون إجمالي المرأة على الدائرتين ذات الخمسة عشر مقعدا هو أربعة عشر سيدة. في حين ذكرت نفس المادة على أن يتعين لكل قائمة مخصص لها عدد ٤٥ مقعدًا أن يكون من بينهم أحدي وعشرون من النساء على الأقل، وبالتالي يكون إجمالي الدائرتين ٤٢ مقعدًا.

وقد وضع الدستور والقانون ضوابط تعيين الـ ٥% المخصصة لرئيس الجمهورية على أن يكون نصفهم على الأقل من النساء، لتمثيل الخبراء وأصحاب الإنجازات العلمية والعملية في المجالات المختلفة، والفئات التي يري تمثيلها في المجلس، وذلك في ضوء ترشيحات المجالس القومية، والمجلس الأعلى للجامعات، ومراكز البحوث العلمية، والنقابات المهنية والعمالية، ومن غيرها، بمراعاة الضوابط التالية: **أولا**، أن تتوفر فيمن يعين الشروط ذاتها اللازمة للترشح لعضوية مجلس النواب، **ثانيا** ألا يُعينُ عددٌ من الأشخاص ذوى الانتماء الحزبي الواحد، يؤدى إلى تغيير الأكثرية النيابية في المجلس، **ثالثا** ألا يُعينُ أحد أعضاء الحزب الذي كان ينتمي إليه الرئيس قبل أن يتولى مهام منصبه، **رابعا** ألا يعين شخصٌ خاض انتخابات المجلس في الفصل التشريعي ذاته، وخسرها. وفي هذا

الإطار سوف يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ٢٧ فردًا داخل البرلمان، وسيكون نصفهم على الأقل من النساء.

وهكذا فإن الدستور والقانون قد جاءت ضماناتهم بالنسبة لمسألة تمكين المرأة سياسيا وانتخابيا فى برلمان ٢٠١٥: **أولها**، أن تمثيل المرأة في البرلمان لن يقل بأي حال عن ٧٠ سيدة، وذلك في إطار القوائم المغلقة وتعيينات رئيس الجمهورية. **ثانيا**، العدد المحجوز مسبقًا للسيدات هو الأكبر من حيث الحجم ولكنه مازال يدور في نفس إطار المعدلات الطبيعية لتمثيلهن داخل البرلمان. وزيادته المحتملة تأتى من الفرص الممكنة للنساء المترشحات على المقاعد الفردية[٢٧].

تم بموجب التعديلات الدستورية ٢٠١٩ لدستور ٢٠١٤، إقرار التعديل الذى يصبح للمرأة بمقتضاه فيما لا يقل عن ما يماثل ربع عدد المقاعد في المجالس النيابية (النواب، والشيوخ)، حيث نصت المادة ١٠٢ الفقرة الأولى والثالثة من الدستور بعد تعديلها، وأصبح النص وفقا للصياغة الجديدة، **كما يلي:**

- مادة ١٠٢ الفقرة الأولى "مستبدلة": يُشكّل مجلس النواب من عدد لا يقل عن ٤٥٠ عضوا، يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أنّ يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد.
- مادة ١٠٢ الفقرة الثالثة "مستبدلة": ويُبين القانون شروط الترشح الأخرى، ونظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعي التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما. وقد انعكس هذا التعديل على النظام الانتخابى لبرلمان ٢٠٢٠.

ثانيا: **نتائج انتخابات مجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠ وتمكين المرأة**:

على مستوى المشاركة الانتخابية، كانت المرأة هي الأعلى تصويتًا من الرجال في الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات العامة التي جرت في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير حتى الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٤[٢٨]. وتحملت أيضًا عبء

(ISSN: 2536 - 9555)

تشجيع الشباب والرجال على ضرورة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي أجريت في ١٥ يناير ٢٠١٤، والانتخابات الرئاسية التي جرت في منتصف نفس العام والتي فاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسى[٢٩].

ومثلت الانتخابات البرلمانية تطورا ملحوظا في مسيرة مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية ونستطيع الآن القول بحق أنها صارت فاعلاً رئيسياً في الشأن السياسي بعد أن كانت مجرد رقم في كشوف الناخبين دون وجود فاعل أو مؤثر. ففي مشهد يؤكد اهتمام وزيادة وعي المرأة المصرية– علي اختلاف بيئاتها– بالشأن العام، كان اللافت للنظر ورغم نسب المشاركة التي في أحسن أحوالها أقل من المتوسط كانت النساء صاحبة النسب الأكبر من المشاركة في انتخابات مجلس النواب[٣٠].

١–انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥:

تقدم للترشيح في انتخابات ٢٠١٥ عدد ٣٠٨ سيدة على المقاعد الفردى وهو رقم كبير نسبيا مقارنة بغالبية الانتخابات السابقة، وأشارت النتائج إلي فوز حوالي ١٩ من النساء علي المقاعد الفردية وهو رقم يعد الأكبر في نسب تمثيل المرأة بالبرلمان منذ إقرار الحقوق السياسية للمرأة بموجب دستور ١٩٥٦ هذا فضلا عن ٥٦ مقعد بالقوائم يكون إجمالي ما حققته المرأة بالانتخاب ٧٥ مقعد[٣١] وبإضافة الي ما نسبته ٥٠% أو يزيد من المعينين من قبل رئيس الجمهورية (١٤ مقعد بالتعيين بحد أدني) ليكون إجمالي النساء في البرلمان الحالى ٨٩ سيدة وهي النسبة الأكبر تاريخيا، وإجمالا فإن نسبة النساء المنتخبات فى البرلمان ١٢.٨%، من ثم وبعد أن اثبتت المرأة المصرية قدرتها علي مزاحمة وأحيانا التفوق علي الرجال في المجال العام وإسقاط كل المقولات الزائفة عن عدم مشاركة واهتمام المرأة بالشأن العام وتقديمها للكثير من التضحيات منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتي الآن وإصرارها علي ممارسة حقوقها السياسية، فإنه ينبغي إعادة النظر في منظومة القوانين والتشريعات وأيضا الممارسات التي أجحفت بحقوق النساء وحالت دون حصولهن علي المكانة التي تليق بها ويقينا تستحقها.

يمكن القول بأن العلاقات السياسية المعتمدة على انحياز النوع (رجل/ مرأة) لم تظهر بقوة فى هذه الانتخابات، كما أن تمكن المرأة من الفوز بعدد كبير من المقاعد الفردية (١٩) مقعدا يمثل نقطة قوة دافعة نحو تثبيت الديمقراطية فى المجتمع المصرى فى الفترة القادمة، وإذا استطاعت المرأة المصرية، وهى قادرة على ذلك، تقديم ممارسة برلمانية متميزة فإن ذلك من شأنه تدعيم هذا الموقف الثقافى الجديد للناخب المصرى وربما يمتد أثره فى الدوائر الريفية فى المستقبل(٣٢).

وهكذا فقد مثل وصول المرأة للبرلمان عبر المنافسة على المقاعد الفردية مؤشرا مهما– وإن لم يكن سابقة فى حد ذاتها– لكونها فازت على مقاعد فى دوائر ذات ثقافة فرعية محافظة بطبيعتها كما حدث فى كوأمبو أقصى صعيد مصر وفى بعض دوائر محافظات الشرقية وكفر الشيخ والجيزة، أو خسرت بفارق بسيط وهو ما قد يعكس زيادة فى إعداد الناخبات المؤيدات للمرأة، وربما يكون نتيجة لتغير فى ثقافة البعض ساعد فيها النظام الانتخابى(٣٣).

٢–انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠:

هي أول انتخابات لمجلس النواب في مصر بعد تعديل الدستور المصري عام ٢٠١٩ الذي أقرّ استحداث غرفة تشريع ثانية للبرلمان هي مجلس الشيوخ، وأُقيمت على مرحلتين في الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٢٠ لانتخاب أعضاء مجلس النواب الذي يُشكَّل من ٥٦٨ عضوًا يُنتخَبون بالاقتراع العام السري المُباشر، وخُصِّص للمرأة ما لا يقل عن ٢٥% من إجمالي المقاعد، ولرئيس الجمهورية حق تعيين عدد من الأعضاء بالمجلس بنسبة لا تزيد على ٥%. يُذكر أنه قد انتهى الفصل التشريعي (٢٠١٦–٢٠٢١) لمجلس النواب ٢٠١٥ يوم السبت الموافق ٩ يناير ٢٠٢١.

حدَّد قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤، والمُعدَّل بقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠، عددًا من الاشتراطات الواجب توافرها للراغبين في الترشح للانتخابات البرلمانية. ومن بينها لا يجوز لمُترشح أن يجمع بين الترشح في

(ISSN: 2536 - 9555)

دائرتين بالنظام الفردي أو القائمة الانتخابية وعلى مقعد فردي أو في أكثر من قائمة انتخابية وفي حال الجمع بين أي منها يُعتد بالترشُّح الأخير بحسب الثابت في سجل قيد طلبات الترشح(٣٤).

وقد قامت العديد من الأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية في دعم عدد من القيادات النسائية لخوض الانتخابات النيابية(٣٥).

ويتضح من حصاد الأحزاب والقوى السياسية ما يلى:

جدول (1) الخريطة الحزبية للأعضاء المنتخبين لمجلس النواب 2020 مقارنة مع مجلس 2015

الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابين	انتخابات 2015			انتخابات 2020		
	فردي	قائمة مطلقة	إجمالي	فردي	قائمة مطلقة	إجمالي
مستقبل وطن	43	10	53	170	145	315
الشعب الجمهوري	13	0	13	22	28	50
الوفد الجديد	27	8	35	4	21	25
حماة الوطن	10	8	18	4	19	23
المصريين الأحرار	57	8	65	0	لم يشارك	0
المؤتمر	8	4	12	1	7	8
النور	11	0	11	7	لم يشارك	7
المحافظين	1	5	6	0	لم يشارك	0
السلام الديمقراطي	5	0	5	0	لم يشارك	0
المصري الديمقراطي الاجتماعي	4	0	4	0	7	7
مصر الحديثة	4	0	4	1	12	13
الحركة الوطنية المصرية	3	1	4	0	لم يشارك	0
الإصلاح والتنمية	1	2	3	0	9	9
الحرية	3	0	3	2	5	7
مصر بلدي	3	0	3	0	لم يشارك	0
التجمع	1	0	1	1	5	6
الناصري	1	0	1	لم يشارك	لم يشارك	0
الصرح المصري الحر	1	0	1	0	لم يشارك	0
حراس الثورة	1	0	1	لم يشارك	لم يشارك	0
العدل	لم يشارك		0	0	2	2
إرادة جيل	غير موجود		0	0	2	2
إجمالي الحزبيين	**197**	**46**	**243**	**212**	**262**	**474**
المستقلون	**251**	**74**	**325**	**71**	**22**	**#93**
إجمالي أعضاء المجلس المنتخبين	**448**	**120**	**568**	**283**	**284**	***567**

المصدر: عمرو هاشم ربيع، مركز الإمارات للسياسات.

تبين نتائج الانتخابات فى مجلسى النواب ٢٠١٥ و٢٠٢٠ الكثير من الأمور التي يمكن أن تُقرَأ من واقع تلك النتائج، أهمها:

١. مُثِّل في البرلمان ١٢.٥% من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية. وهذا التمثيل يتسم بالقلة، ويمكن تفسيره، بما يرد دائماً على لسان جميع المسؤولين الرسميين وغير الرسميين، وهو ضعف النظام الحزبي في مصر. فرغم وجود ١٠٤ أحزاب، إلا أن مصر ليس بها هذا الكم الكبير من القضايا المختلف عليها، إذ لا يُعرَف عملياً سوى أربعة تيارات إيديولوجية وسياسية فقط، هي الليبرالية واليسارية والإسلامية والوسط. وعلى أية حال، فإن هذا العدد الممثل من الأحزاب (بالانتخاب) في برلمان ٢٠٢٠، يبقى أقل من العدد الذي كان قائماً في برلمان ٢٠١٥، إذ مُثِّل في ذلك البرلمان ١٩ حزباً سياسياً علاوة على المستقلين.

٢. في البرلمان الذي انتهت ولايته، والذي كانت فيه نسبة الفردي إلى القائمة المطلقة ٢١% إلى ٧٩%، كان هناك حزب سياسي واحد، وهو حزب المصريين الأحرار، يُضارع في تمثيله ٧ أحزاب ممثلة في ذات البرلمان. أما في برلمان ٢٠٢٠، الذي يتسم بالمساواة بين شقي الفردي والقائمة، وإمعاناً في هشاشة البناء الحزبي في مصر، كان هناك حزب واحد هو حزب مستقبل وطن، يُضارِع تمثيله ضعف تمثيل الـ١٢ حزباً سياسياً الأخرى في البرلمان المنتخب، إذ يبلغ عدد ممثليها ١٥٦ نائباً، في حين يبلغ عدد ممثلي مستقبل وطن وحده ٣١٥ نائباً. وقد تعرَّض حزب المصريين الأحرار اليوم لانشقاق كبير مسَّ وجوده. ومن الجدول رقم (١) يلاحظ أيضاً أن هناك أحزاباً كانت مُشارِكة في برلمان ٢٠١٥، وخرجت اليوم صفر اليدين، وأحزاب أخرى شاركت في البرلمان الحالي ولم تكن موجودة في برلمان ٢٠١٥، ويرجع هذا لانضمامها إلى القائمة المطلقة المسماة "القائمة الوطنية من أجل مصر"،

(ISSN: 2536 - 9555)

وهي قائمة ضمَّ من قام بإعدادها هذه الأحزاب. وجدير بالذكر أن من ضمن المنضمين أحزاب الإصلاح والتنمية والمصري الديمقراطي الاجتماعي والعدل، والتي كانت من أشد مُعارضي نظام القائمة المطلقة، لكنها انضمت لها نتيجة شكها الكبير في فوزها عبر المشاركة في الشق الفردي. وقد عُرِف إبان الانتخابات أن من ينضم إلى القائمة الوطنية، سيفوز حتماً، بسبب قُرب القائمة من الدولة، ولدعايتها الكبيرة إبان الحملة الانتخابية.

٣. زيادة تمثيل الأحزاب السياسية في برلمان ٢٠٢٠ إلى ٤٧٦ مقعداً (بعد إضافة ٢ من المعينين من الحزبيين) بعدما كان ٢٤٣ مقعداً في برلمان ٢٠١٥، أي أن نسبته زادت من ٤٢.٧٨% إلى ٨٠%. وكان يُفترض أن يكون هذا الارتفاع مدعاة للحديث عن تطور سياسي حقيقي، لولا أنه تطور شكلي في الواقع، ليس فقط بسبب هيمنة حزب واحد على ناصية العمل البرلماني، بل الأهم والأكثر تأثيراً أنه تطور لا يوازيه تطور مماثل للنظام الحزبي في مصر، من خلال وجود هياكل وأبنية حزبية متماسكة، لها مردود في الشارع، وعضوية راسخة، ومقرات، ودورة معلومات، ونظم راسخة لاتخاذ القرار، وتداول للسلطة داخلها، وأيديولوجيات وبرامج ولوائح تنظيمية، وأطر للحوكمة[٣٦].

كما أنه من ناحية تمكين المرأة وتمثيلها البرلمانى، فقد نالت العضوية البرلمان ١٦٢ سيدة، من إجمالي عدد المقاعد البالغ اليوم ٥٩٦ مقعداً، وذلك بنسبة ٢٧.٢%. ومن هؤلاء ١٤٢ سيدة من شق القوائم حُكْماً، و٦ من الشق الفردي، و١٤ من المعينات. وبذلك يكون هذا العدد هو الأكبر في تاريخ البرلمان المصري منذ دخول السيدات للبرلمان عام ١٩٥٦. وجدير بالذكر أن فئتي السيدات والمسيحيين هما دوماً أقل الفئات انتخاباً في البرلمان المصري، طالما لا توجد كوتا تُمثِّلهما، وهو ما يتضح في العدد المنتخب منهما في الشق الفردي، الذي لا

يتضمن أية كوتا انتخابية لهما، بعكس القوائم التي خصص القانون لها حداً أدنى لوجودهما، وهو ذات العدد المذكور آنفا(٣٧).

ويمكن مقارنة تطور التمكين السياسى للمرأة في الجدول التالى:

البرلمان	الفائزات	المعينات	المجموع
٢٠٠٠	٧	٤	١١
٢٠٠٥	٣	٥	٨
٢٠١٠	٦٤	١	٦٥
٢٠١٢	٩	٢	١١
٢٠١٥	٧٥	١٤	٨٩
٢٠٢٠	١٤٨	١٤	١٦٢

المصدر: من إعداد الباحثة

ولعلنا نقر بأن المرأة المصرية تعيش أزهي عصورها من حيث دعم القيادة السياسية المقدِّرة لدورها الداعم للدولة في الجمهورية الجديدة، وقد تم تعزيز ذلك باستراتيجيات ومبادرات رئاسية ترسخ لبيئة وسياق مجتمعى مساند لتفعيل دور المرأة. ويتبقى أن تغتنم المرأة هذه الفرصة التاريخية، وأن تتحرَّر من بعض القيود الثقافية التي تحد من قدرتها.

الخاتمة:

شهدت المرأة المصرية تحسنا فى عدة مجالات خلال السنوات الماضية ولكن هناك الحاجة للمزيد من الجهود المؤسسية والمجتمعية والثقافية. ويقع على المشرع عبء إيجاد نظام انتخابي يراعي التمثيل العادل والمناسب للمرأة، وقد تكون هذه هى مهمة البرلمان المنتخب، ولكن يبقى على النظام السياسي، مهمة توفير بيئة سياسية ملائمة ومشجعة على مشاركة النساء في العمل العام، وتولي الوظائف العليا في البلاد. كما أن على الأحزاب دورًا ليس فقط تصعيد المرأة والشباب داخل هياكلها، ولكن تدريبهم وتقديمهم في صدارة المشهد الحزبي والإعلامي، حتى

(ISSN: 2536 - 9555)

يمكن تغيير الثقافة السياسية التقليدية غير المشجعة لمشاركة السيدات في العمل العام، خاصة العمل السياسى.

وفيما يلى مجموعة توصيات للسلطتين التشريعية والتنفيذية، والأحزاب السياسية والنائبات الحاليات، ومنظمات المجتمع المدنى:-

- ضرورة أن تعمل الدولة علي دعم وتمكين المرأة من خلال تطوير وسن تشريعات لتحسين مشاركتها في العمل السياسي والعملية الانتخابية بشكل خاص.
- مساهمة وسائل الإعلام والمجلس القومى للمرأة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والنائبات الحاليات في تكريس تطورات المناخ الثقافى والاجتماعى ليكون داعماً لمشاركة المرأة المصرية.
- خلق آلية للتعاون والتواصل والتنسيق المستمر وتبادل الرؤى والخبرات بين المجلس القومى للمرأة ومنظمات المجتمع المدنى وبين عضوات وأعضاء مجلس النواب وكذلك اللجنة التشريعية بالمجلس من أجل الدفع بتفعيل التشريعات الداعمة للمرأة.
- تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده فى النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة ١٨٠ من الدستور التي خصصت ٢٥% من المقاعد للمرأة، حيث تعد المحليات مدرسة السياسة الأولى.
- التأكيد علي إجراء الانتخابات المحلية في اقرب وقت نظراً لدورها الهام في الحد من الفساد وإتاحة الفرصة للمشاركة في صناعة القرار بصورة أوسع.
- تعديل القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ الخاص بالأحزاب السياسية وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب ٣٠% للمرأة في جميع هياكله، وأن كانت بعض الأحزاب قد عدلت لوائحها الداخلية بالفعل لتضمن تمكين المرأة.
- تعديل قانون النقابات المهنية والعمالية بوضع نص يحدد نسبة ٣٠ % على الأقل للمرأة في جميع اللجان المنتخبة.

- العمل علي سرعة الانتهاء من تأسيس مفوضية مكافحة التمييز والتي نصت عليها المادة ٥٣ من الدستور وذلك للحد من التمييز ضد المرأة والفئات المهمشة.
- تدريب وتطوير القدرات السياسية والمهارات النيابية للنائبات والمرشحات القادمات، وهذا دور أصيل للمجلس القومى للمرأة وأقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية ومراكز الأبحاث المتخصصة فى الشأن البرلمانى فى مصر.
- تدعيم المرأة فى استخدام والاستفادة من الإعلام الجديد فى تشجيع مشاركة المرأة على الانتخاب والترشح والترويج السياسى والانتخابى لبرنامجها والتواصل الجماهيرى.

مراجع وهوامش البحث:

(١) جيمس كونولى، المسائل الرئيسية فى اختيار نظام انتخابى، فى عمرو الشوبكى (وأخرون) ، نحو برلمان جديد فى الدستور المصرى، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٣، ص ٥٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ص ٦٠-٦١.

(٣) حنان أبو سكين، استطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص في النظام الانتخابى للبرلمان القادم ٢٠٢٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأى العام، ٢٠١٩، ص ص ٢-٣.

(4) Van Houdenhove B, et al. Victimization in chronic fatigue syndrome and fibromyalgia in tertiary care: A controlled study on prevalence and characteristics. Psychosomatics. 2001; 42:21–28.

(5) Wemlinger, E., & Berlan, M. R. (2016). Does gender equality influence volunteerism? A cross-national analysis of women's volunteering habits and gender equality. VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 27(2) , 853-873.

(ISSN: 2536 - 9555)

(6) "Human Development Report 2020". Human Development Reports United Nations Development Program,) www.hdr.undp.org/.(access (7/9/2021) .

(7) Gita Sen and Batilwala Sirilatha, Empowering Women for Reproductive Rights, Women's Empowerment and Demographic Process, Moving Beyond Cairo, New York: Oxford University Press, 2000, p. 18.

(٨) نوران سيد أحمد، أزمة الحقوق المدنية والسياسية الهيكلية والمرأة، فى محمد العجاتى (وآخرين)، المواطنة وحقوق النساء فى مصر بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٤، ص ص ٢٨-٣١.

(٩) على الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٤٧٩، ص ١٢٥.

(١٠) عزة جلال هاشم، الربيع العربى والتطور الديمقراطى: خبرة التاريخ وسؤال المستقبل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد ٢٨٠، ص ١٧.

(١١) على الدين هلال، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(١٢) عمرو الشوبكى، نحو قانون جديد للانتخابات البرلمانية، فى؛ عمرو الشوبكى (وآخرين)، نحو برلمان جديد فى الدستور المصرى، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٣، ص٨١.

(١٣) عبدالغفار شكر، "التحالفات السياسية بعد ٢٥ يناير"، الملف المصرى، العدد ١٤، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٢.

(١٤) محمد بشندى، "الأحزاب السياسية بين تصاعد التمثيل البرلمانى وتجذر الخلل البنيوى"، مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص١١٣- ١١٤.

(١٥) أمانى الطويل، "المرأة فى البرلمان: قفزة نوعية ومستقبل مجهول"، مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ١٢٠.

(١٦) عمرو الشوبكى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨١-٨٤.

(١٧) كريم السيد، النظام الانتخابى للبرلمان: ما له وما عليه، مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص ٩٧ – ٩٨.

(١٨) يسرى العزباوى، التهميش المستمر: المرأة المصرية فى برلمان ٢٠١٥، ٢٠١٣/١٢/٢٩، على الموقع الاكترونى للمركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية،
http://www.acrseg.org/2271/bcrawl.

(١٩) أمانى الطويل، المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢٠) مينا سمير، المشاركة السياسية فى انتخابات البرلمان المصرى بعد ٣٠ يونيه، منتدى البدائل العربى للدراسات، سلسلة أوراق البدائل، العدد ٤، أبريل ٢٠١٦، ص ص ١–٧.

(21) Hassan, H. (2019). An Overview of Gender Equality in Egypt. European Journal of Interdisciplinary Studies, 11(2).

(22) Global Gender Gap Report 2020, world Economic Forum, p 9, available at: https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality, accessed on 8/10/2021.

(٢٣) تقرير أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٥.

(24)Gender-based violence, available at:
https://egypt.unfpa.org/en/node/22540, accessed on 7/10/2021.

(٢٥) أسامة كامل، ترسيم حدود الدوائر الانتخابية: بين المعايير الدولية وتداعيات قانون تقسيم الدوائر الانتخابية فى مصر ٢٠١٥، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠١٥، ص١٢.

(٢٦) عمر سمير، أداء تيار التحول الديمقراطى وشباب الثورة فى الانتخابات البرلمانية، منتدى البدائل العربى للدراسات، سلسلة أوراق البدائل، العدد ٤، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٧–١٠.

(٢٧) يسرى العزباوى، المرجع السابق نفسه.

(٢٨) حبيبة محسن، الحملات الانتخابية: الاستراتيجيات والتحديات، منتدى البدائل العربى للدراسات، ٢٠١٣، ص ص ٩٧–١٠٩.

(٢٩) أمانى الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٢–١٢٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٣٠) دينا وفا (وآخرون) ، مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول أخرى، كلية الشؤون العالمية والسياسة العامة ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، ٢٠١٦، ص ٥.

(٣١) وفقا للنتيجة الرسمية المعلنة من اللجنة العليا للانتخابات ٢٠١٥.

(٣٢) أحمد موسى بدوى، "الظواهر الاجتماعية والثقافية المصاحبة لانتخابات مجلس النواب"، أحوال مصرية، العدد ٥٩، شتاء ٢٠١٦، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(٣٣) إيمان شادى، "الثقافة السياسية والانتخابات البرلمانية ٢٠١٥"، رؤى مصرية، العدد ١٢، يناير ٢٠١٦، ص ٤٢.

(٣٤) نسرين البغدادي، الإرادة السياسية ... الطريق نحو المزيد من مكتسبات المرأة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١/٥/٤، فى:
https://idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4627

(٣٥) أحمد سعيد حسانين، الأحزاب تدعم المرأة للمشاركة بقوة في ماراثون انتخابات "الشيوخ"، بوابة الأهرام الرقمى، ٢٠٢٠/٨/٢،
https://gate.ahram.org.eg/Portal/13/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1.aspx

(٣٦) عمرو هاشم ربيع، نتائج انتخابات البرلمان المصري وتأثيراتها المحتملة في أدائِه وعلاقته المستقبلية بالحكومة، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢١/١/٢٠، متاح على الرابط:
https://epc.ae/ar/topic/results-of-egyptian-parliamentary-elections-potential-impact-on-its-performance-and-future-relationship-with-government&title

(٣٧) مريم وحيد، المرأة فى الجمهورية الجديدة: الحقوق والمشاركة السياسية: دراسة حالة برلمانى ٢٠١٥ و٢٠٢٠، مجلة الديمقراطية، العدد ٨٤، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٢٤.